

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير حالة البلاد 2019

محور التنمية المجتمعية (2)

الشباب





4	المُلخَص التَّنفيذِي
7	التقديم
8	مراجعة إطار العمل المؤسسي لقطاع الشباب
8	الأدوار والمسؤوليات الوطنية لوزارة الشباب
11	متابعة استراتيجية وزارة الشباب (2016-2019)
15	متابعة توصيات تقرير حالة البلاد لعام 2018
19	تحديات إطار العمل المؤسسي لقطاع الشباب
24	مراجعة النظرة المستقبلية والاستراتيجية الوطنية للشباب
26	ملاحظات لتطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب 2019-2025
29	الخلاصة والتوصيات
32	المراجع

الملخص التنفيذي

بدأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعداد سلسلة تقارير حالة البلاد، والتي تهدف إلى إعداد «إطار للمساءلة والحث على الشفافية في متابعة العمل المؤسسي للقطاعات والمجالات المختلفة» بشكل يساهم في تعزيز عمل القطاعات ومأسسة العمل بها. وقد قدم تقرير حالة البلاد لعام 2018 تقريراً شمل القطاعات المختلفة ومنها «قطاع الشباب»، وتضمن استعراضاً للتطور التاريخي لرعاية الشباب في الأردن، وتقييماً لمجمل الاستراتيجيات الوطنية للشبابية؛ فبدأ من استراتيجية 2005-2009، وتناول مجمل واقع العمل المؤسسي في الجهاز الحكومي المعني بالشباب (وزارة الشباب) واقترح توصيات تساعد في مأسسة العمل الشبابي في الأردن.

وتأتي مراجعة الشباب في تقرير حالة البلاد لعام 2019 في سياق عملية المتابعة المعلنة لأهداف وزارة الشباب وتوجهاتها (الخطة الاستراتيجية 2016-2019)، وبهدف تحليل الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) التي أطلقت برعاية رئيس الوزراء، وكذلك استعراض الخطط التنفيذية التي تعمل عليها الوزارة، ومراجعة توصيات مراجعة الشباب الواردة في تقرير حالة البلاد لعام 2018، والوقوف على ما طُبّق منها، وتحديد التحديات التي تواجه العمل الحكومي، بالإضافة إلى تقديم تحليل معمق.

وتقدم المراجعة تعريفاً نظرياً شمولياً للمرحلة العمرية الشابة، وللشباب، ولحدود قواعد السلوك الاجتماعي الملزمة للشباب وفقاً للقوانين الأردنية، كما تقدم فهماً معمقاً لما يواجه قطاع الشباب من تحديات تشريعية وثقافية ومؤسسية ومعرفية وتنفيذية وتمويلية، وتحليلاً لأبرز الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالعمل الشبابي والأدوار والمسؤوليات التي تقوم بها.

وتتناول هذه المراجعة أيضاً متابعة للخطة الاستراتيجية لوزارة الشباب (2016-2019)، مع الإشارة إلى أن ضعف التوثيق، ونقص التقارير الرسمية المعتمدة، وتزامن إعداد المراجعة مع إقامة الوزارة برامجها الصيفية وانشغالها فيها، تشكّل تحديات كبيرة تحول دون إمكانية التأكد من متابعة التنفيذ ومدى ربط البرامج والأنشطة بمؤشرات الأداء.

كما تقدّم المراجعة قراءة تحليلية للاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) ومحاورها الأساسية وأهدافها الاستراتيجية، مستخلصةً أنّ هذه الاستراتيجية لم تقدّم إطاراً تحليلياً -أو حتى ملخصاً تنفيذياً- لواقع قطاع الشباب وتعقيده، إذ غلب عليها الأنشطة التوعوية والتدريبية، ولم يتم تطويرها بشكل يستجيب للنوع الاجتماعي لكلا الجنسين، ولم تراعى مؤشرات ذلك. وكان هناك غياب للأطر أو الهيكلية الواضحة لدور الشباب في المساءلة حول تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق المستهدفات.

وتخلص المراجعة إلى أنّ تعقيد مدخلات ومخرجات التحديات التي تواجه قطاع الشباب في الأردن، يتطلب مشاركة الشباب والمؤسسات التي يقودونها، في صياغة تعريف وطني لـ«القطاع الشبابي»، وتوضيح شكل علاقته بالقطاعات الأخرى (الحكومي والخاص، والقطاع الثالث)، وكيفية مساهمته في تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للشباب وللمجتمع، وكيفية تجاوزه -قطاعاً وخدمات- «الروتين» وعوامل البطء في الأداء الحكومي، بحيث يتجاوز ثقافة القطاع الخاص في سعيه نحو الربح كمعيار أوحده، و«تقليدية» القطاع الثالث كذلك، فضلاً عن دراسة معنى ذلك وأثره على الاستقرار السياسي والأمني، وطبيعة الدور الواقعي والمأمول من القطاع الشبابي في دفع عملية التنمية المستدامة، وتطوير سياسة وطنية لإعادة تأسيس قطاع الشباب كـ«القطاع الرابع».

كما تؤكد المراجعة ما ذهب إليه تقرير حالة البلاد لعام 2018 من توصيات بشكل عام، مقترحة جملة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في إعادة تعريف قطاع الشباب وتقديم الأردن كتجربة إقليمية وعالمية، وعدّه أحد مواطن العمل الشبابي الاحترافي في المنطقة.



التقديم

يقدّر عدد سكان الأردن وفقاً للكتاب السنوي لدائرة الإحصاءات العامة (2018) بـ 10.3 مليون نسمة، وتبلغ نسبة الذكور 50.94%، والإناث 49.06%. ويتركز 90.3% من السكان في المناطق الحضرية، وتبلغ نسبة الإعالة 61.4%، وتبلغ نسبة المتعطلين للفئة العمرية 15-24 سنة 43.5%¹. ويشكل الأطفال والشباب دون 24 سنة قطاعاً عريضاً يقدّر بـ 54.2% من عدد السكان²، ويتوقع أن يستمر النمو السكاني وصولاً إلى ذروة الفرصة السكانية في عام 2040 بحسب السيناريو المنخفض (سيناريو الأمل) بحيث تبلغ نسبة السكان في أعمار القوى البشرية 67.7% من مجموع السكان ونتخفص نسبة الإعالة لتصل إلى 48 فرداً لكل 100 فرد في أعمار القوى البشرية³.

إنّ تحديد تعريف دقيق لمرحلة الشباب كمرحلة نمائية في المجتمع الأردني في ظل العولمة بوسائلها وتفاعلاتها وتداعياتها، أمرٌ يتسم بالتعقيد والتداخل. فالشباب مرحلة عمرية تتحدّد ملامحها بخصائص نمائية وتغيّرات فسيولوجية ونفسية وعاطفية وتطورات بيولوجية وإدراكية تدفع الفرد نحو الاكتشاف والمغامرة والتجربة والمستقبل. ويرتبط الشباب كحقيقة نفسية بالتجارب والخبرات اليومية والحياتية، وانعكاس ذلك وأثره على الصحة النفسية. فانفصال الوالدين، وال فشل الدائم في الحصول على وظيفة، والغربة للدراسة في الخارج، و«الفشل» الأكاديمي، كلها تجارب تترك آثارها على سلوك الشباب ودافعيّتهم. وتخضع هذه التجارب -كظواهر اجتماعية- للحوار والنقاش والتفسير والتحليل المجتمعي من خلال التفاعل بين المعنيين والمؤثرين، بشكل يؤثر على حدود «الفعل الاجتماعي الشبابي»، التي تضعها الافتراضات والتصورات الثقافية والتوقعات المعيارية والسلوكية أمام تحديات غير مسبقة تؤثر على خيارات الشباب وطبيعة حياتهم وسلوكهم الاجتماعي والاقتصادي. وللشباب، كتصور ثقافي وهوية اجتماعية، تأثيراته وتداعياته على السلوك المقبول أو غير المقبول ثقافياً وقانونياً، وتحديد العقاب والثواب وآلياته التنفيذية، وطبيعة الحقوق والواجبات، وتحديد الفئات الاجتماعية المستحقة للرعاية ومبررات الاستحقاق.

1 دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام، 2018.

2 دائرة الإحصاءات العامة، الإحصاءات السكانية: <http://dosweb.dos.gov.jo/ar/population/population-2/>، 2018.

3 المجلس الأعلى لسكان، الفرصة السكانية في الأردن - وثيقة سياسات، 2017.

مراجعة إطار العمل المؤسسي لقطاع الشباب

شهدت الرعاية الرسمية للشباب في الأردن تطوراً كبيراً، في ظلّ بنية تحتية تسمح بالتنوع في البرامج والأنشطة التي يمكن أن تخدم دورة حياة الشباب، ومديريات ميدانية مسؤولة عن رعاية الشباب في جميع المحافظات، وبنية من الخدمات التي توفر الدعم والفرص، وقنوات لاستقطاب التمويل وتطوير الشراكات الاستثمارية في مجال تنمية الشباب في المجالات المختلفة، وآليات تمويل للمبادرات الشبابية ولدعم الحركة الشبابية، وبرامج لتأهيل القيادات الشبابية وتدريبها، وأدبيات تدريبية متنوعة، ونواة لبنية تشريعية من الأنظمة والتعليمات الناظمة للعمل الشبابي في شقيها الشبابي والرياضي، بالإضافة إلى وجود السياسات والاستراتيجيات الوطنية المعنية بالشباب، والاهتمام الرسمي بأعلى مستوياته، واهتمام العديد من الجهات المحلية والدولية بعقد الشراكات وتنفيذ البرامج الموجهة للشباب.

الأدوار والمسؤوليات الوطنية لوزارة الشباب

- مسؤولية اقتراح القوانين والتشريعات المعنية بتطوير تنمية الشباب والحركة الشبابية ورعايتهما، ورسم السياسات الشبابية الحكومية تجاه الشباب، ومسؤولية تطوير استراتيجيات التمويل لاستقطاب التمويل والهبات والمنح وتمويل الحركة الشبابية والرياضية.
- مسؤولية التنسيق بين الهيئات والمؤسسات والجهات التي تُعنى بالحركة الشبابية والرياضية.
- مسؤولية تمويل الحركة الشبابية والرياضية ودعمها.
- مسؤولية إجراء البحوث والدراسات الشبابية.
- مسؤولية التواصل واستقطاب الشباب وتحفيزهم وتفعيل مشاركتهم في الحياة العامة، وتمكينهم وتأهيلهم للمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، وبناء قدرات القياديين والإداريين، وترخيص المبادرات والهيئات الشبابية ودعمها وتنظيمها، وإطلاق البرامج الشبابية، وتعزيز تواصل الشباب مع المؤسسات والجهات الحكومية، وتشجيع الإعلام والتغطية الإعلامية للشباب وقضاياهم، وترخيص الهيئات والأندية الشبابية ومتابعتها والإشراف عليها، وتعزيز قيم الولاء والانتماء إلى الأردن والقيادة الهاشمية.

- مسؤولية البنية التحتية، وبناء المنشآت والمرافق الشبابية (المراكز الشبابية، والمعسكرات الشبابية، وبيوت الشباب) والإشراف عليها فنياً وإدارياً ومالياً، وبناء المنشآت الرياضية (المدن الشبابية، والمجمعات الرياضية) والمساهمة في دعمها.
 - مسؤولية الإشراف الإداري والمالي والفني على العديد من المنشآت والمرافق؛ مثل: المدن الشبابية، والأندية الرياضية، والهيئات والمراكز الشبابية، وبيوت الشباب، والمعسكرات الشبابية، ومركز إعداد القيادات الشبابية الذي يتمتع باستقلال مالي وإداري.
- وهناك العديد من الجهات التي تتقاطع أدوارها مع دور وزارة الشباب في ترجمة الخطاب والإرادة السياسية والأولويات والتوجهات الوطنية المعنية بالقطاع الشبابي. ويقدم الجدول رقم (1) أبرز المؤسسات المعنية بتنمية الشباب والأدوار التي تمارسها وفقاً لقوانين تأسسها.

الجدول رقم (1)

أبرز المؤسسات المعنية بتنمية الشباب والأدوار التي تمارسها

الدور	المؤسسة	رسم السياسات	التشريعات وتطوير القوانين	القطاع وتنظيمه وتسجيل العمل في	توفير الخدمات	التنسيق	البيانات والإحصاءات والدراسات	الإشراف	المتابعة والتقييم	التمويل	دعم البنية التحتية
وزارة الشباب		•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
دائرة الإحصاءات العامة							•				
صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني		•	•	•			•				
المجلس الأعلى للتعليم								•			
المجلس الصحي العالي		•				•	•				
المجلس الأعلى للسكان		•				•	•				
المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية										•	
وزارة الزراعة										•	
وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية					•					•	
وزارة التربية والتعليم					•					•	
وزارة المالية		•									
وزارة الصحة			•				•			•	
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي						•	•				
وزارة الصناعة والتجارة والتمويل				•						•	
وزارة الداخلية										•	
وزارة العمل				•						•	
وزارة التخطيط والتعاون الدولي		•									
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية			•	•						•	
وزارة الأشغال العامة والإسكان										•	
وزارة التنمية الاجتماعية				•						•	
المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية							•				

الدور	المؤسسة	رسم السياسات	تطوير القوانين والتشريعات	القطاع وتنظيمه	توفير الخدمات	التنسيق	الدراسات والإحصاءات	الإشراف	المتابعة والتقييم	التمويل	دعم البنية التحتية
	مجلس الأمة		•								
	المجلس الاقتصادي والاجتماعي						•				
	صندوق دعم الطالب									•	
	مؤسسة التدريب المهني		•	•	•						
	المنظمات غير الربحية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات غير الربحية				•						

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مراجعة سياسات رفاة الشباب في الأردن، 2018.

تحديد القوانين الأردنية - بوصفها قواعد سلوكية ملزمة ولها تداعياتها - المرحلة الشبابية في المجتمع الأردني بمجموعة من المحددات القانونية، والتي ترسم بدايات التحولات الأكاديمية، والمهنية، والاجتماعية، والصحية، والسياسية، والمدنية. ويستعرض الجدول رقم (2) أبرز هذه القوانين والتحويلات.

الجدول رقم (2) بنود قانونية ذات صلة بالتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرحلة الشبابية

العمر	التحويلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية
12 سنة	- سنّ الملاحقة الجزائية للطفل.
16 سنة	- انتهاء مرحلة التعليم الإلزامي. - إصدار بطاقة شخصية (لن يزيد عمره عن 16 سنة) - الحد الأدنى للعمل (ضمن شروط).
18 سنة	- عمر للزواج (يسمح القانون لحالات خاصة لمن هم دون 18 سنة شرط ألا يقل العمر عن 16 سنة). - يُسمح لمن أكمل 17 عاماً ويوماً واحداً قبل 90 يوماً من تاريخ الاقتراع، أن ينتخب.
25 سنة	- الترشح لرئاسة المجلس البلدي أو عضوية المجلس أو المجلس المحلي لمن أكمل 25 سنة شمسية من عمره في اليوم الأول الذي حُدد لتقديم طلبات الترشح. - الترشح لرئاسة مجلس اللامركزية أو عضوية المجلس أو المجلس المحلي لمن أكمل 25 سنة شمسية من عمره في يوم الانتخاب.**
30 سنة	- الترشح لعضوية مجلس النواب لمن أكمل 30 سنة شمسية من عمره في يوم الاقتراع***.

* قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014

** الهيئة المستقلة للانتخابات.

*** الهيئة المستقلة للانتخابات.

وتشير «رؤية الأردن 2025» إلى الشباب بوصفهم «نافذة ديموغرافية» مميزة، ويشكل الشباب الأردني ممن هم دون 24 سنة قطاعاً عريضاً من مجموع سكان المملكة يقدر بـ

54.2% من عدد السكان⁴، وهذا يمثل واحدة من أهم الفرص لتحسين مستويات الحياة الكريمة لأغلبية الشعب، وإمكانية إحداث تغيير في القيم الاجتماعية السائدة. كما تشكل «النافذة الديموغرافية» فرصة حقيقية لتحقيق معدلات عالية من التنمية على أساس التفاعل بين الكفاءة على مستوى التعليم والمهارات، والتي تعتمد على تعظيم دور جيل الشباب والشابات كفاعلين وشركاء في بناء مجتمعاتهم والمساهمة في عملية النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام⁵.

متابعة استراتيجية وزارة الشباب (2016-2019)

طوّرت استراتيجية وزارة الشباب (2016-2019) أهدافها الاستراتيجية بشكل قُصد منه تعزيز آليات عملها بشكل مهني، مع التركيز على مجموعة من البرامج التي تعمل على التطوير المؤسسي. وشملت الاستراتيجية سبعة محاور هي: البرامج والأنشطة، والمؤسسات الشبابية والرياضة، والجودة والتميز، والتشريعات والأدلة، والمسؤولية المجتمعية، والتشاركية مع الجهات ذات العلاقة، والتنظيم الإداري والمالي.

التنفيذ الفعليّ للخطة الاستراتيجية

- معسكرات الحسين للعمل والبناء

تنفذ وزارة الشباب معسكرات الحسين للعمل والبناء كجزء من برنامجها السنوي من خلال المديریات، وبشكل مركزي للذكور والإناث (12-24 سنة). وتتوزع هذه المعسكرات بين معسكرات نهائية ومعسكرات للمبيت. ومن المعسكرات النهارية: التحدي والمغامرة، والعمل التطوعي، وأصدقاء الشرطة، ومحاربة الغلو والتطرف والإرهاب. أما معسكرات المبيت فمنها: الكشافة والمرشدات، وأصدقاء البيئة، والتدريب المهني. وهي تقام بالتعاون مع جهات متعددة مثل: مديريةية الأمن العام، ومؤسسة التدريب المهني، ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ومديرية التوجيه الوطني. كما يتم تنفيذ معسكرات موجهة إلى ذوي الاحتياجات الخاصة والأندية الرياضية؛ إذ بلغ عددها في عامي 2016 و2017 ثلاثين معسكراً نهائياً.

وقد التفتت وزارة الشباب خلال عام 2018 إلى أهمية طبيعة هذه المعسكرات وتنوعها،

4 المجلس الأعلى لسكان، الفرصة السكانية في الأردن - وثيقة سياسات، 2017.

5 رؤية الأردن 2025.



بحيث تمّ بناء شراكات مع جهات عدة لتنفيذ معسكرات تتماشى مع اهتمامات الشباب وتطلعاتهم، مثل: معسكرات الإبداع والابتكار، ومعسكرات مهاراتي، ومعسكر إنترنت الأشياء، ومعسكرات الحياة الصحية. وأقامت الوزارة 178 معسكراً في عام 2018، شارك فيها 8061 شاباً وشابة من الفئة العمرية 12-24 سنة.

وأشارت الاستراتيجية إلى أهمية إنشاء وحدة متخصصة للمعسكرات، إلا أن هذه الوحدة لم تنشأ حتى الآن.

وتصدر وزارة الشباب تقريراً سنوياً داخلياً عن المعسكرات، بالإضافة إلى كتيبات تتضمن ملخصاً وصوراً عن المعسكرات ومخرجاتها، ولم يرد في هذا التقرير عدد النسخ التي تُطبع منه أو خطة توزيعه سنوياً.

وقد طوّرت الوزارة وفعلت نظام طلبات إلكترونية لمعسكرات الحسنيين للبناء والتمكين؛ رُبط بالموقع الإلكتروني للوزارة في عام 2018. ويعمل هذا النظام على تيسير عملية التسجيل من قبل المهتمين، وتنظيم عملية المشاركة في المعسكرات بناءً على العمر والجنس. إذ يمكن للمتقدم معرفة مواعيد إقامة المعسكرات المتاحة بما يتناسب مع عمره، وذلك بإدخال الرقم الوطني فقط. وقد ساهم هذا النظام في ضبط مشاركة الشخص نفسه ضمن أكثر من معسكر في العام، ورصد أي حالات صحية تتطلب رعاية خاصة خلال المعسكرات. كما وفّر قاعدة بيانات كبيرة ساهمت في زيادة العضوية في المراكز الشبابية.

- بناء القدرات ومنح الرخص

يمثل مركز إعداد القيادات الجهة المعتمدة على مستوى الشرق الأوسط لإصدار الرخص في المجال الرياضي. ويقوم هذا المركز بمنح الرخص الرياضية وتجديدها، إذ تمّ تجديد 850 رخصة خلال عامي 2016 و2017. كما يعقد المركز دورات شبابية استفاد منها 1236 مشاركاً من الجنسين خلال عامي 2016 و2017، ودورات إنقاذ مائي استفاد منها 503 مشاركاً، ودورات مدربين رياضيين استفاد منها 427 مشاركاً.

واعتمدت وزارة الشباب نظام أئمة خاصاً لإصدار بطاقات الإنقاذ ورخصها، وذلك لضمان نوعية العمل وجودته في المجال الرياضي من ناحية، ولتجنّب عمليات التكرار في التدريب والدورات المتخصصة وتحديد المتقدمين ذوي الأولوية للدورات. وقد حدّث نظام للاختبارات الخاصة لدورات الإنقاذ المائي من قبل لجنة متخصصة تشمل فريقاً من الوزارة وجهات خارجية متخصصة من الجامعات.

وقامت الوزارة خلال الربع الأول من عام 2019 بتوطين المبادرات الشبابية ضمن العمل التطوعي، إذ قامت بتوطين 25 مبادرة شبابية، وتوطين 37 مبادرة شبابية من خلال

- المديريات. وطُوِّرَ تصوُّرٌ أوَّلِيٌّ لأَسْسِ عَمَلِ المبادرات المجتمعية الريادية في وزارة الشباب خلال عام 2019 ومعاييرها وآلياتها. وتتلخص استفادة الوزارة من تلك المبادرات بما يلي:
- زيادة الإقبال على عضوية المراكز الشبابية، وزيادة التشبيك مع أصحاب تلك المبادرات.
 - اطلاع المراكز الشبابية على مبادرات جديدة ونوعية والاستفادة من تجارب أصحاب المبادرات.
 - أعضاء المراكز الشبابية هم الفئة المستهدفة في تنفيذ المبادرات التي تم توطئتها.
 - تم إنشاء مسودة لأسس عمل المبادرات المجتمعية في وزارة الشباب ومعاييرها وآلياتها، وهي قيد الاعتماد من خلال لجنة تم تشكيلها من أصحاب المبادرات.
 - منح فرص حقيقية لأعضاء المراكز الشبابية في تنفيذ مبادراتهم، خاصة مع انضمام عدد من أصحاب المبادرات لعضوية المراكز الشبابية؛ وهو ما عزز لدى أصحاب المبادرات الحس بالمسؤولية تجاه مجتمعاتهم، وثقتهم بأنفسهم وبالمراكز الشبابية الذين ينتمون إليها.
 - مساهمة المبادرات في تنمية المجتمعات.
- ولدى الوزارة 13 فريقاً للعمل التطوعي في مديرياتها، ويزداد عدد الفرق تبعاً للحاجة. وتعمل هذه الفرق على مساعدة الوزارة في تحقيق أهدافها، وتتنوع الأنشطة التي تقوم بها بحيث تشمل التطوع مع مراكز إيواء، وفتح الطرق، وتوزيع الطرود، والمساعدة في إدارة الفعاليات الوطنية الواسعة من خلال فريق الوزارة المكون من 1300 شاب وشابة، والذي تم تشكيله عام 2019. وتعمل الوزارة في عام 2019 على المساهمة في تأسيس العديد من الشبكات والتحالفات الشبابية الوطنية، مثل التحالف الوطني للشباب والأمن والسلام، وشبكة القيادات الشبابية.
- تأهيل الباحثين عن عمل وتدريبهم
- نُفذت برامج تركز على ريادة الأعمال بالتعاون مع جهات عديدة، منها مركز تطوير الأعمال خلال عامي 2016 و2017، وتم الوصول إلى 600 شاب وشابة من خلال 70 دورة تدريبية. ويتم الاستعداد لإطلاق برنامج «مهنتي» والذي يتضمن تدريب الملتحقين به مدة ستة أشهر في مجال الخدمات الفندقية، ثم تشبيكهم مع فرص عمل من ضمنها تقديم خدمات الضيافة لدى وزارة الشباب.

- تطوير أداء العاملين مع الشباب في مجالات التدريب وتكنولوجيا المعلومات - نُفذت مجموعة من ورش العمل لتطوير مهارات الشباب في اتخاذ القرار، إذ تمّ تدريب 25.566 شاباً وشابة في عام 2018 ضمن برنامج «مهاراتي» الذي انطلق بدعم من اليونيسف وبالتعاون مع هيئة «أجيال السلام»؛ 86% منهم أردنيون، و13% سوريون، و1% من جنسيات أخرى.

وتنفّذ وزارة الشباب من خلال مركز إعداد القيادات، برامج موجهة للعاملين مع الشباب، بالإضافة إلى برامج عربية بمشاركة دول مجلس التعاون الخليجي. إذ نفذت الوزارة برنامج القائد الشبابي (أساسي ومتقدم) الذي يتضمن برنامجاً متكاملًا من سبعة مساقات تشمل مواضيع مثل: التواصل والاتصال، وإدارة المشاريع الصغيرة، وإدارة المبادرات، وتدريب المدربين. كما نفذت الوزارة دورات في إطار التخطيط الاستراتيجي بمشاركة شباب من دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى العديد من الورش لبناء قدرات موظفي الوزارة والعاملين مع الشباب، ومنها: تدريب المدربين، والتفكير الإبداعي، والتفكير الناقد، والذكاء العاطفي.

- تحديث القوانين

تمّ تحديث قانون المجلس الأعلى للشباب رقم (13) لسنة 2005، والذي عدته الوزارة الخلف القانوني والواقعي للصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية المؤسس بمقتضى أحكام القانون رقم (13) لسنة 2005، وتوؤل إليها جميع موجوداته وتتحمل الالتزامات المترتبة عليه. وكان الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية قد ألغي بتاريخ 2018/5/31 وتمّ دمجها مع وزارة الشباب. كما تمّ تعديل نظام مركز إعداد القيادات الشبابية رقم (110) لسنة 2002، وهو حالياً لدى ديوان التشريع.

وفي ما يتعلق بتعديل الأنظمة الأخرى، لم يرد أيّ توضيح حول إتمامها أو مجريات التقدم في هذا المسار. وهذا يشمل: تعديل نظام ترخيص الأندية وتسجيلها وإدارة المعسكرات، وإجراء مسح للأنظمة والأدلة المعمول بها في الوزارة، وتقديم تقرير مفصّل يبين فاعلية كلّ نظام ومستوى تطبيقه ومدى الحاجة إليه والتعديلات المطلوب إجراؤها عليه.

وتجدر الإشارة إلى أنّ وزارة الشباب بصدد إطلاق برامج ومشاريع من بينها: مشروع الحكومة الشبابية، ومشروع البرلمان الشبابي، وبرامج الأكاديمية السياسية.

- تطوير أعمال البنية التحتية

عملت وزارة الشباب على تطوير أعمال البنية التحتية للمرافق والمنشآت الشبابية، إذ ساهمت في بناء ملاعب، واستملاك مراكز شبابية، وبناء مراكز نموذجية، وإنشاء بيوت شباب، واستملاك مواقع لعمل ساحات رياضية متعددة الأغراض موزعة على المحافظات، وتوسعة المدرجات في عدد من المدن. ومن هذه المشاريع ما هو قيد التنفيذ، ومنها ما تم الانتهاء منه وتسلمه.

ومن منجزات الوزارة تحديث نظام (CATV) وتشغيله في ستاد عمان الدولي.

وفي ما يتعلق بإدامة أعمال الصيانة للملاعب والصالات في المرافق الشبابية والرياضية، والتي تشمل برنامج صيانة لصالات مدينة الحسين، وإدامة الملاعب المكشوفة وصيانتها، وأعمال صيانة للصالات في المدن الرياضية والساحات، فلم يتم تنفيذ سوى القليل منها نظراً لعدم توافر المخصصات المالية.

وتقوم الوزارة بتطوير تقرير سنوي عن مدى رضا الشركاء تنفيذ وحدة التطوير المؤسسي، إذ تم تنفيذ دراسة حول رضا أعضاء المراكز لعام 2017، وأظهرت النتائج معدل رضا عام بلغ 83.5% مقارنة بالمتهدف (85%)، وقد صنفت هذه النسبة على أنها ممتازة. وبمقارنة النتائج بين عامي 2016 و2017 أظهرت النتائج تحسناً في رضا الأعضاء، فكانت النسبة 80.7% و83.5% على التوالي.

متابعة توصيات تقرير حالة البلاد لعام 2018

التوصية	الإجراء
التوصية رقم (1): مجلس أعلى لسياسات الشباب	- ستقوم الوزارة بمخاطبة رئيس الوزراء، وتقديم اقتراح يتعلق بتأسيس المجلس الوطني للسياسات الشبابية.
التوصية رقم (2): وزارة الشباب	- بعد إقرار قانون رعاية الشباب رقم (13) لسنة 2005 وتعديلاته (2018)، أُجريت تعديلات على جميع الأنظمة والتعليمات في وزارة الشباب، والمدن الشبابية، وصندوق دعم الحركة الرياضية الشبابية، ومركز إعداد القيادات الشبابية، وجميع المؤسسات التابعة للوزارة. وقد نص القانون على وجود وزارة شباب تضطلع بمهام رئيسية منها رسم السياسات الشبابية، وهذا يمنح الوزارة دوراً في تنسيق جهود العملية الشبابية في المملكة. - بناء على توجيهات مجلس الوزراء بأن تكون وزارة الشباب المظلة القانونية للعمل الشبابي في الأردن، فإن وزارة التخطيط والتعاون الدولي لا توافق على أي تمويل لبرامج أو مشاريع في مجال العمل الشبابي إلا بعد الاستئناس برأي الوزارة، وهذه منهجية باتت متبعة وبشكل دوري.

التوصية	الإجراء
التوصية رقم (3): اختيار الموظفين	- بدأت وزارة الشباب حواراً مع ديوان الخدمة المدنية بهدف تطوير آلية تعيين تأخذ بعين الاعتبار خبرات المرشحين واتجاهاتهم نحو الوظائف في الوزارة، وبخاصة الذين سيكون عملهم في مجال إدارة العملية الشبابية أو التعامل المباشر مع الشباب وتقديم الخدمات للشباب.
التوصية رقم (4): المسوحات الشبابية	- نفذت وزارة الشباب خلال عام 2018 دراسة مسحية شاملة للمراكز الشبابية على مستوى المملكة، شكلت نقلة نوعية في توفير البيانات والمعلومات الضرورية لتطوير المراكز الشبابية. - تعمل الوزارة على تأسيس مركز متخصص في إجراء الدراسات العلمية في مجال الشباب، وتكون هذه مهمته الدورية، وأعدت قائمة ببيانات عدد من الموظفين من حملة شهادة الدكتوراه لرفد المركز بالخبرات البحثية اللازمة.
التوصية رقم (5): برامج ومبادرات نوعية	- نفذت وزارة الشباب (وتنفذ) خلال عامي 2018 و2019، برنامج تطوير المهارات الحياتية للشباب، إذ تم تدريب 25 ألف شاب وشابة خلال عام 2018، بالشراكة مع اليونيسيف وهيئة «أجيال السلام» ومؤسسة نهر الأردن. تنفذ الوزارة ضمن الشراكة، شبكة جيل 962، ومختبرات الابتكار الاجتماعي. - نظمت الوزارة أسبوع المعرفة الذي تضمن إعلان مؤشر المعرفة العالمي بالشراكة مع مؤسسة محمد بن راشد للمعرفة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. - تنظم الوزارة برنامج سفراء الشباب بالشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). - تبنت الوزارة مبادرة نوعية للشباب الأردني ستطبق في جميع المحافظات، تحمل اسم «المعهد السياسي»، وتتضمن ثلاثة برامج رئيسية: البرلمان الشبابي، والحكومة الشبابية، والأكاديميات السياسية. - تنفذ الوزارة برنامج الأولمبياد الشبابي بالشراكة مع المجلس النرويجي. - أسست الوزارة أربعة مختبرات للإبداع والابتكار. - شكلت الوزارة فريقاً شبابياً مكوناً من 100 شاب وشابة في كل محافظة، يقومون بإدارة أعمالهم ذاتياً، بينما تقدم الوزارة الدعم المالي والفني واللوجستي لتنفيذ البرامج التي يخططون لها، كما تعمل الوزارة على تهيئة الفرص لهم بالمشاركة في العمل الشبابي. - دعمت الوزارة تنظيم حدث عالمي يهتم بالإبداع والابتكار والبحث العلمي بالشراكة مع جامعة الأميرة سمية ومؤسسة فاي للعلوم. - يضاف إلى ذلك البرامج التي وردت ضمن الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) والتي ستباشر الوزارة بتنفيذها.
التوصية رقم (6): التشريعات	- ستقوم وزارة الشباب بتشكيل لجنة وطنية مختصة لمراجعة جميع التشريعات المتعلقة بالعمل الشبابي، ثم ترفع التوصيات إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. يضاف إلى ذلك التعديلات التي تمت على قانون الوزارة والأنظمة والتعليمات الناضمة لعمل المؤسسات التابعة لها خلال عام 2018، والتي أشير إليها في التوصية رقم (2).
التوصية رقم (7): النهج الاستراتيجي	- وزارة الشباب مستمرة بالعمل وفق منهجية استراتيجية، وقد تمكنت مؤخراً من قيادة جهد وطني نتج عنه الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025)، وهي تقوم بمراجعة الاستراتيجية الخاصة بها بهدف تطويرها واستيعاب المستجدات.
التوصية رقم (8): الاستراتيجية الوطنية للشباب	- أقرت الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) من قبل مجلس الوزراء، وتم إطلاقها برعاية رئيس الوزراء وبحضور جميع الشركاء.
التوصية رقم (9): جهة حكومية للمتابعة والتقييم	- شكّل مجلس الوزراء لجنة توجيهية عليا للاستراتيجية الوطنية للشباب برئاسة أمين عام وزارة الشباب، وعضوية عدد من الأمناء العامين للوزارات المعنية بالعمل الشبابي، والقوات المسلحة والأمن العام وعدد من الشركاء.

تقرير حالة البلاد لعام 2019: الشباب

التوصية	الإجراء
التوصية رقم (10): الشراكة في العمل الشبابي	<ul style="list-style-type: none"> - تعمل وزارة الشباب على إشراك مؤسسات الدولة في العمل الشبابي من خلال اتفاقيات مع جهات عديدة تشمل الجامعات والقوات المسلحة، ومديرية الأمن العام، ومديرية الدفاع المدني، والقطاع الخاص، والوزارات المعنية، ومجموعة من المبادرات الشبابية. وهذه الجهات جميعها لديها مساهمات كمدخلات في العملية الشبابي، وفق إطار تشاركي بينها وبين وزارة الشباب.
التوصية رقم (11): استراتيجية الوزارة	<ul style="list-style-type: none"> - تقوم فرق العمل في وزارة الشباب على مراجعة خططها الاستراتيجية (2019-2021) لتتوافق مع الاستراتيجية الوطنية للشباب، وبرامج الحكومة ذات الصلة، وتطلعات الشباب واحتياجاتهم.
التوصية رقم (12): نشطاء البيئة والرياضة الترويحية	<ul style="list-style-type: none"> - تم توجيه المراكز الشبابية لتنظيم نشاطات تستهدف خدمة البيئة وتبني أهداف بيئية ضمن خططها السنوية. - قامت وزارة الشباب بتطوير الهيكل التنظيمي لمديرية الشؤون الشبابية، وتم استحداث قسم خاص للرياضة الترويحية بهدف تنشيط الرياضة الترويحية في المراكز الشبابية. - تنفذ الوزارة برنامجاً للرياضة الترويحية بالشراكة مع المجلس النرويجي، ويطبّق البرنامج في جميع المحافظات. - تم تخصيص محور في الاستراتيجية الوطنية للشباب، لتنمية اللياقة البدنية والرياضة الترويحية لدى الشباب.
التوصية رقم (13): مقر للوزارة	<ul style="list-style-type: none"> - حصلت وزارة الشباب على الموافقات اللازمة لامتلاك مبنى مناسب، وسيتم ذلك عن طريق الشراء (تحت الإجراء)، ويتوقع أن تنتقل الوزارة إلى موقعها الجديد قبل نهاية عام 2019.
التوصية رقم (14): الشراكات مع القطاع الخاص	<ul style="list-style-type: none"> - وقعت وزارة الشباب شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني للحصول على الدعم للعملية الشبابية. ومن الأمثلة على ذلك: - الشراكة مع غرفة صناعة عمان، ودعم مبادرة صنع في الأردن. - الشراكة مع «أورانج»، وتم بموجبها تجهيز محطات للمعرفة في ثلاثة مراكز شبابية. - الشراكة مع «زين»، وتم بموجبها تجهيز ثلاثة مراكز شبابية. - الشراكة مع مؤسسة ولي العهد: وتم بموجبها تجهيز ثلاثة مراكز شبابية في الأقاليم الثلاث. - الشراكة مع صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية.
التوصية رقم (15): ريادة الأعمال	<ul style="list-style-type: none"> - قامت وزارة الشباب، وضمن تطوير الهيكل التنظيمي لمديرية الشؤون الشبابية، باستحداث وحدة تنظيمية مهمتها دعم البرامج والمبادرات التي تستهدف تشجيع ريادة الأعمال، مثل: قسم الريادة، وقسم الإبداع والابتكار. - باشرت الوزارة بتأسيس مراكز شبابية رقمية في الجامعات، تستهدف تشجيع مبادرات الشباب، وتوفير البيانات التي تساعد على تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناشئة. - تجري الوزارة اتصالات مع وزارة الإدارة المحلية وأمانة عمان الكبرى، لاعتماد المراكز الشبابية كحاضنات أعمال. - تم توظيف العديد من المبادرات الشبابية في المراكز الشبابية.
التوصية رقم (16): دعم المبادرات عن طريق صندوق الضمان	<ul style="list-style-type: none"> - قامت الوزارة برفع توصية إلى رئيس الوزارة لمناقشة هذا الأمر.

التوصية	الإجراء
الحلول المقترحة بشأن العضوية في المراكز الشبابية	<p>اتبعت وزارة الشباب منهجية مدروسة لتفعيل المراكز الشبابية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الشراكات: <ul style="list-style-type: none"> - وقّعت الوزارة اتفاقيات شراكة ساهمت في تطوير البرامج؛ ومنها اتفاقيات مع اليونيسف، ومؤسسة نهر الأردن، ومبادرة روتنا، ومؤسسة محمد بن راشد للمعرفة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وهيئة «أجيال السلام»، و(USAID). بالإضافة إلى القوات المسلحة الأردنية، ومديرية الأمن العام، والمديرية العامة لقوات الدرك. وقد ساهمت هذه المؤسسات في تطوير برامج معسكرات الحسنيين للعمل والبناء. - استثمرت الوزارة الشراكات مع القطاع الخاص (مثل مؤسسة ولي العهد، و«أورانج»، و«زين») لتفعيل المراكز الشبابية. • توظيف المبادرات: <ul style="list-style-type: none"> - قامت الوزارة بعرض استمارة إلكترونية قدّمت بموجبها الشباب أصحاب المبادرات، وبعد دراسة هذه المبادرات والتأكد من توافقها مع المعايير، تمّ توطينها في المراكز الشبابية، حيث أصبحت المراكز الشبابية مقرّات لها، وتم دعمها مالياً ولوجستياً. • المنشط الشبابي: <ul style="list-style-type: none"> • درّبت الوزارة عدداً من الشباب على أساليب تنمية العضوية وتنظيم النشاطات الشبابية وإدارتها، ثم تم تكليفهم بتنشيط المراكز الشبابية وتنمية العضوية فيها مقابل مكافآت رمزية. • إشراك الشباب: <ul style="list-style-type: none"> - قامت الوزارة بإعداد فرص للشباب في المناسبات الوطنية المهمة. - نظمت الوزارة لقاءات للشباب مع أصحاب القرار، وقد وفرت لعدد منهم مقابلة جلاله الملك، وسموّ ولي العهد. - نفّذت الوزارة مشاركات للشباب في محافل عالمية من خلال تطبيقات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتمّ الاختيار وفق معايير موضوعية وبعيدة، وكانت مشاركات فاعلة وذات أثر إيجابي انعكس على التوجّه نحو المراكز الشبابية. - عملية المشاركة في معسكرات الحسنيين للعمل والبناء أصبحت مفتوحة للجميع من خلال تطبيق إلكتروني يربط الشباب الراغبين بالمشاركة في المراكز الشبابية.
الكوادر البشرية	<p>قامت وزارة الشباب (وتقوم) بما يلي لمعالجة نقاط الضعف في الموارد البشرية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تطوير نظام حوافز له أثر واضح على دخل الكوادر البشرية في الوزارة. - تطوير نظام مراكز إعداد القيادات الشبابية، ليكون معهداً يستهدف بناء القدرات للموظفين، وسيتمّ رفده بالخبرات المهنية والأكاديمية اللازمة. - إشراك العاملين في جميع مراحل العملية الشبابية. - إشراك الموظفين في برامج تدريبية لها علاقة باحتياجات الشباب، مثل: مختبرات الإبداع والابتكار، ومهارات التعامل مع الشباب، والتدريب على المهارات الحياتية.

التوصية	الإجراء
الفعاليات والأنشطة	<ul style="list-style-type: none"> تسعى وزارة الشباب إلى الاستجابة لجميع التوصيات وغيرها في هذا المجال، من خلال: - شراكات انعكست إيجابياً على نوعية البرامج الشبابية. - دعم المبادرات الشبابية. - تنظيم برامج نوعية، مثل: فريق وزارتنا، والمعهد السياسي، وسفراء الشباب، وبرنامج اليونيسف، وشبكات العمل الشبابي. - إعادة بناء الخطط وتشجيع العمل المشترك على مستوى المراكز الشبابية وعلى مستوى مديريات الشباب. - تطوير برامج معسكرات الحسنيين للعمل والبناء، وإضافة معسكرات جديدة، مثل: الابتكار والإبداع، وإنترنت الأشياء، ومسارات الأردن التطوعية، والتماسك الاجتماعي، ومسرح الجريمة. - المشاركات العربية والدولية. - بالإضافة إلى التفاصيل الواردة في الإجراءات المتخذة بخصوص التوصية رقم (5).
التعليمات المالية	<ul style="list-style-type: none"> - جزء من التعليمات المالية محدّد بموجب النظام المالي. - مخصصات وزارة الشباب محدودة في ضوء زيادة الطلب على الخدمات الشبابية. وم ع ذلك يتم إشراك الموظفين في تطوير هذه التعليمات. - ستقوم وزارة الشباب بزيادة مساحة المشاركة في تطوير التعليمات المالية في المرحلة ال مقبلة.

تحديات إطار العمل المؤسسي لقطاع الشباب

• التحدي المؤسسي

تعرّض الإطار الرسمي المنوط به تنسيق عمل منظومة الرعاية الرسمية للشباب في الأردن (المجلس الأعلى للشباب/ وزارة الشباب) لسلسلة من التغيرات المفاجئة، ودون إشراك القائمين والمعنيين في القرار من قيادات المجلس/ الوزارة، وخاصة في المدة ما بين عامي 2011 و2018، إذ طالت هذه التغيرات البناء المؤسسي والقيادات، وكان لها تأثير على وضع الاستراتيجيات وخطط العمل وتنفيذ البرامج. كما ساهم تعاقب رؤساء/ وزراء على رأس المسؤولية في المجلس/ الوزارة خلال مدة قصيرة، وتعدّد التوجيهات والأولويات، وضعف المشاركة الحقيقية مع المعنيين والكوادر الفنية داخل المجلس/ الوزارة، في خلق حالة ضبابية وطرح التساؤلات حول طبيعة المرحلة المقبلة.

• التحدي التشريعي

رغم وجود قانون رعاية الشباب ومجموعة من الأنظمة والتعليمات، ما زالت البنية التشريعية في الأردن لا تواكب تطورات العصر والمتطلبات التنموية للشباب، ولا تتواءم بشكل تام مع السياسات الوطنية المطروحة المرتبطة بالشباب ولا مع طبيعة الخدمات التي يجب أن تتوافر لهم.

ولا يوجد -حالياً- إطار تشريعي شامل لتنظيم السياسات الحكومية المعنية بالشباب في جميع القطاعات وتنفيذها، بما يتطلبه ذلك من مراجعة وتحليل للتشريعات والقوانين التي تغطي الحقوق المدنية والسياسية، والحريات، والأحوال الشخصية، والحماية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من تعليم ورعاية أسرية ورفاهة وصحة وغيرها بشكل يضمن منظور التنمية الإيجابية الشبابية، واعتماد نهج حقوق الإنسان ومبادئه، وإشراك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتفعيلهم، والاستجابة لما ورد في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية (مثل اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة/ سيداو) في مجال حماية حقوق الشباب، وتوفير السبل لهم للإبداع والمشاركة في عملية صناعة القرار على المستوى المحلي، ومستوى المحافظة، والمستوى الوطني، مع تحديد الفجوات القانونية، وربطها مع برامج العمل والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية ذات العلاقة، وأهمية خلق حالة حوار وطني وثقافة قانونية مع الشباب والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمعنيين وصناع القرار.

• التحدي التنفيذي

تشير «رؤية الأردن 2025» إلى أبرز التحديات الماثلة التي لا تتعلق بـ«ما يجب القيام به» بقدر ما تتعلق بالتنفيذ الفعال والمنضبط للاستراتيجيات والبرامج الوطنية. فعلى مدى العقد الأول من الألفية الثالثة؛ أنجزت الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات المانحة، واللجان الملكية، ومؤسسات البحث، العديد من الخطط والاستراتيجيات التي توضح «ما يجب القيام به»، لكن التحدي الأساسي يكمن في آلية التنفيذ، وكيفية الالتزام بالمسار المقترح في الخطط والاستراتيجيات المتفق عليها، واستكمال جميع المهام والأنشطة المطلوبة بمستوى عالٍ من التميز، وفي الوقت المحدد، وفي حدود الموازنة العامة للدولة⁶.

• «الروتين» والبيروقراطية في البرامج

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدراسة تقييمية في عام 2016⁷ بهدف تطوير الأساليب في التدخلات التنموية لمراكز الشباب في خمس محافظات (إربد، والمفرق، والزرقاء،

6 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مراجعة سياسات رفاه الشباب في الأردن، 2018.

7 United Nations Development Programme (Mahmoud Nabulsi), Assessing Youth Centers, 2016.

ومعان، والطفيلة). وعبر موظفو المراكز الشبابية والمديريات من خلال هذه الدراسة، عن حاجتهم لفرص تدريبية لإكسابهم مهارات العمل مع الشباب، وأبدوا جميعهم عدم الرضا عن مهامهم والرواتب التي يتقاضونها، وأشاروا إلى أن البيروقراطية والوقت الطويل الذي تتطلبه الإجراءات والموافقات من الوزارة والمديريات عامل سلبي يعيق مسار عمل المراكز الشبابية. وكشفت الدراسة عدم وضوح مهام ومسؤوليات الموظفين الذين تمت مقابلتهم، وأن مؤهلات معظمهم ليس لها صلة بالعمل مع الشباب أو العمل الاجتماعي بشكل عام، وأنه ليس هناك دليل لإجراءات التشغيل المعيارية للعاملين مع الشباب.

• ضعف القدرات التنفيذية والمهارية لدى العاملين مع الشباب

ضعف القدرات التنفيذية والمهارية ناتج عن عدم تخصص العاملين في هذا المجال، وعدم تلقيهم التدريب اللازم للعمل فيه. حتى إن وُجد هذا النوع من التدريب، فإنه يتسم بالضعف الشديد، خاصة في ما يتعلق بالجانب العملي والممارسة الفعلية.

وتبلغ نسبة الموظفين الذين يحملون شهادة دون الثانوية 58% من إجمالي موظفي الوزارة⁸، كما أن معظم الدورات التي تقام للموظفين دورات إدارية ورقابية، ونسبة قليلة جداً من الدورات التي يتلقونها خارج الوزارة تتعلق بمجال العمل أو تكون متخصصة. ويتم تعيين الموظفين عن طريق ديوان الخدمة المدنية، وبالتالي فإن مجال العمل ليس باختيار الموظف بالضرورة، كما أن التوظيف لا يكون بالضرورة للحاصلين على شهادات جامعية، وإن كانوا حاصلين عليها فليس بالضرورة أن تكون مرتبطة بتنمية الشباب أو متخصصة في ذلك.

• التحدي التمويلي

يذهب الجزء الأكبر من الميزانيات ومساهمات وزارة المالية الخاصة بالبرامج الشبابية إلى النفقات الجارية، وقد عانى قطاع العمل الشبابي من تخفيضات متوالية من إجمالي المرصود من الموازنة بعد إقرارها والمصادقة عليها، أو تحويل المخصصات إلى أولويات أخرى، مما أضر على القدرة في تنفيذ البرامج والمشاريع الشبابية، خاصة وأن التقليل المستمر طال البرامج الموجهة إلى الشباب، ولم يطل النفقات الجارية، مثل الرواتب والأجور.

ويلاحظ تدني نسبة تمويل المبادرات والأفكار الشبابية مقارنة مع المرصود للأندية الرياضية، وعدم وجود أنظمة وتعليمات ومعايير واضحة لتمويل المبادرات الشبابية

معلن عنها في المواقع الإلكترونية بحيث يسهل على الشباب والهيئات الشبابية التقدم لها والاستفادة منها. بالإضافة إلى عدم وجود استراتيجية استثمارية في وزارة الشباب، وعدم وجود سياسية ترويجية وتسويقية للبرامج والخدمات التي تقدمها الوزارة في الوصول إلى الشباب بفئاتهم المختلفة، وخاصة المغتربين والمهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة، مع ضعف معرفة الشباب عموماً ببرامج الوزارة وفعاليتها. كما تؤثر محدودية الموارد المالية وعدم استدامتها على سير العمل وتوقف البرامج والأنشطة. وتمثل الاعتمادية الكبيرة على مصادر التمويل من الجهات المانحة الدولية وجداول أعمالها وأولوياتها تحدياً آخر في استدامة البرامج الشبابية⁹، كما حدث خلال الاستجابة للأزمة السورية، وتوجّه البرامج إلى الدعم الإنساني على حساب برامج أخرى.

• التحدي المعرفي

رغم المقومات التي تمتلكها وزارة الشباب، ومنها قدرتها على الوصول إلى الأفراد ضمن الشريحة العمرية (12-30 سنة) على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، ورغم أن الوزارة أنجزت العديد من المبادرات والمشاريع والبرامج، إلا أن ضعف التوثيق -رغم وجود نماذج لتقارير الإنجاز المرتبط بإنجاز الأهداف الاستراتيجية- يتطلب تدخلاً لنظام متكامل وبرنامج لبناء قدرات موظفي الوزارة في إعداد التقارير وتضمينها ضمن معايير تقييم أداء الموظفين.

فالتقارير الصادرة عن الوزارة تُظهر قدرتها في الوصول إلى عشرات الآلاف من الشباب، وعقد عشرات الأنشطة في الوقت نفسه وبمواقع مختلفة، إلا أن هذه التقارير تخلو من المؤشرات الحيوية حول نوعية الأنشطة وأهدافها، والإشارات التي تُقيم مدى تحقيق الأنشطة لأهدافها، وإلى أي مدى تتوافق هذه الأنشطة مع الاحتياجات التنموية المحلية في المديرية الميدانية، والعائد الاجتماعي-الاقتصادي للفعاليات والأنشطة المقامة ومدى تأثيرها على مجمل معارف المشاركين ومهاراتهم وسلوكهم، إلى جانب رصد خلفيات الشباب الاجتماعية والمهنية واهتماماتهم، ورأيهم في طبيعة الأنشطة والخدمات.

إن غياب المؤشرات الوطنية الشمولية عن الشباب، يؤدي إلى محدودية إنتاج المحتوى المعرفي في ما يتعلق بالشباب والعمل الشبابي في الأردن، وضعف منصات توثيق التجارب والممارسات أو غيابها بما يحول دون تحقيق التراكم المعرفي وتبادل الخبرات بين المعنيين. كما أن غياب وحدة إدارية متخصصة أو نظام لضمان الجودة، يجعل من الصعب التأكد

9 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مراجعة سياسات رفاه الشباب في الأردن، 2018.

من نوعية البرامج الفعلية وأثرها على المستفيدين من الشباب، كما لا تتوافر آلية لقياس أثر برامج الوزارة ومخرجاتها لرصد التحديات والدروس المستفادة، وتطوير البرامج ذات الأثر النوعي على بناء قدرات العاملين مع الشباب من الجسرين.

• التحدي الثقافي

رغم توجه الاستراتيجيات والسياسات والعديد من الجهات بشكل أساسي نحو الشباب والعاملين مع الشباب، إلا أنها تنظر في أغلبها للشباب بوصفهم فئات اجتماعية أو «مواطنين» أو «فئة من السكان»، مثال ما ورد في الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025).

وتتضمن الاستراتيجيات صوراً نمطية سلبية تختزل الشباب وتصنفهم على أنهم خطر أو غير قادرين أو غير راغبين أو مشككون في القيم، فتطرح قضاياهم واهتماماتهم ورغباتهم كمشاكل، وتربطها بالتطرف والمخدرات والإحباط واليأس والرغبة في الهجرة وهيمنة ثقافة العيب عليهم وانتظارهم الوظيفة الحكومية من دون البحث عن فرص عمل تثبت كفاءتهم وقدراتهم. هذه المقاربة الثقافية قاصرة وتختزل خصوصية المرحلة العمرية الشابة وثقافة جيل سمّتها الوجودية أنها في طور التشكل والنشط والتعدد، لذلك فإنها غير قادرة على الإنصات والاستجابة الصادقة لأصوات الشباب وقضاياهم، وهي عامل أساسي في تولد شعور لدى الشباب بأن القيم والمعايير الثقافية والتوقعات والقواعد السلوكية موضوعة ومفروضة ممن «هم أكبر منهم» وغير واضحة المقاصد والغايات.

وتتأزم علاقات الشباب والبناء الاجتماعي وأنظمتهم السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتأخذ مسارات متطرفة عن المتوقع الاجتماعي والثقافي منهم أو منها، تؤثر في بلورة الهوية الذاتية والوطنية للشباب، في ظل بيئة عمل تتسم بغياب البنى والمؤسسات والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والمساحات الشبابية وآليات العمل (أو قللتها جميعاً أو ضعفتها)، وصعوبة الحصول على المعلومات والتأكد منها والمساءلة الحقيقية، والإحساس بانعدام القدرة على التأثير في مسارات العمل والمشاركة الحقيقية بالمنجز وعوائده.

يضاف إلى ذلك محدودية إدماج الشباب أو إشراكهم في تخطيط البرامج الموجهة إليهم وتصميمها، ومحدودية البرامج الأكاديمية المبنية على الفهم والتحليل المستمر وكسب التأييد حول القضايا والاهتمامات المشتركة، وتعزيز مهارات التفاوض والممارسة السياسية الحقوقية القيمة ودعم أطرها وديمومتها، وتأسيس الأرضيات المشتركة مع الثقافة/ الثقافات السائدة في المجتمع.

وهناك ضعف في القدرات والتأهيل لدى الكوادر من العاملين مع الشباب لمواكبة «ثقافة الشباب» التي تتسم بالاستخدام النشط لوسائل التواصل عالمية الانتشار، والقدرة على تحديد مصادر المعرفة واختيارها والتأكد منها ذاتياً، وإيجاد فضاء يمارس فيه الشباب التفاعل الاجتماعي، وتشكيل العلاقات بالوقت والكيفية التي يريدونها، والقدرة على تطوير أدوات العمل التي تسمح لهم بحرية اختيار «الجمهور والمتابعين»، وحرية توليد المعاني وإعادة التعريفات وتغيير القناعات وتجريب المعتقدات، وبما يسمح للأفكار والمعاني أن تظهر وتتفاعل وتخلق لها مجتمعات افتراضية من المؤيدين والمتعاطفين وتؤثر في سلوكهم وأسلوب حياتهم اليومية.

مراجعة النظرة المستقبلية والاستراتيجية الوطنية للشباب

قدّمت وزارة الشباب الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) بوصفها استجابة وطنية ووقاية وتحصيناً من التحديات والتحوّلات الكبرى التي يمرّ بها الأردن وشبابه، مراعيةً التباين بين الشباب على المستويات المختلفة؛ العمرية والجغرافية والأولويات والاهتمامات، ومؤكدةً تغيّر الخطاب الرسمي الموجه إليهم، ومتجاوزةً السياسات التقليدية في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية.

وتهدف الاستراتيجية إلى استثمار الشباب وتشجيعهم على الابتكار والتفكير الخلاق والإبداعي الذي ينظر إلى الواقع والمشاكل بعين الفرص والتطوع والمبادرة والريادة والاعتماد على الذات.

وأعدت الاستراتيجية تعريف المراكز الشبابية بوصفها مساحة شبابية توفر للشباب الظروف والشروط المناسبة للإبداع والإنجاز والتفكير والعمل، وتتيح لهم القيام بدور فاعل في التفاعل مع المجتمع المحلي، يُراعى فيها المرونة بآليات العمل بما يناسب الفئات الشبابية، ودور العاملين مع الشباب بوصفهم حجر الزاوية في هذه المساحات، وضرورة تطوير ثقافة العاملين في هذه المساحات وتفعيل دورهم في استقطاب المجتمع المحلي، وإيجاد قنوات تواصل وتصورات مشتركة مع الشباب الفاعلين لتطوير العمل الشبابي وتحقيق هدف الاستراتيجية من تمكين الشباب الأردني.

وتعرّف الاستراتيجية الشباب بأنهم «فئة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و30 سنة». وحددت الاستراتيجية سبعة محاور مع مجموعة من الأهداف الاستراتيجية وبالتوافق مع الأولويات الوطنية وتوجهات الدولة، وبما يتلاءم مع الواقع الفعلي للشباب، إذ أدخلت مفاهيم جديدة ذات أهمية في التنمية المجتمعية الشاملة، مثل: الوعظ والإرشاد، والسلم الأهلي، وريادة الأعمال.

جدول رقم (4) أهداف الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025)

المحاور	الأهداف الاستراتيجية
الشباب والتعليم والتكنولوجيا	تطوير بيئة تعليمية علمية وتربوية آمنة وداعمة ومحفزة باستخدام تكنولوجيا المعلومات.
الشباب والمواطنة الفاعلة	تعزيز مفاهيم الثقافة والمواطنة وتأسيس الهوية الوطنية، والاهتمام بقيم الانتماء والعدالة والمشاركة دون تمييز.
الشباب والمشاركة والقيادة الفاعلة	تمكين الشباب في المجالات: السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي. بناء قدرات الشباب والعاملين معهم معرفياً لتأسيس المبادرات الفاعلة وإدارتها. تطوير المراكز الشبابية والبنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات الشبابية المتقدمة وتوفير مساحات صديقة.
الشباب والريادة والتمكين الاقتصادي	تطوير بيئة العمل الشبابي لدعم الإبداع والابتكار وريادة الأعمال، للنهوض بمسيرة الريادة الاجتماعية والتعامل غير التقليدي مع التحديات.
الشباب والحاكمة الرشيدة وسيادة القانون	تعزيز مفاهيم الحاكمية الرشيدة وسيادة القانون وقيمهما وممارساتهما.
الشباب والأمن والسلم المجتمعي	نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر لدى الشباب، بما يعزز الأمن والسلم الاجتماعي ونبذ التطرف والعنف.
الشباب والصحة والنشاط البدني	رفع مستوى الوعي الصحي لدى الشباب، واستخدام الأنماط الصحية السليمة.

المصدر: الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025).

ونصت الاستراتيجية في منهجيتها على الشكل التشاركي، وأهمية مساهمة المعنيين الرئيسيين في القطاع الشبابي، وبشكل تشاركي مع الشباب أنفسهم، ومراجعة الوثائق والدراسات المرتبطة بتحليل واقع الشباب، واستلهام الممارسات الفضلى العالمية في صياغة البرامج والمشاريع الريادية المقدمة لهم.

وفي إطار آليات التنفيذ، أكدت الاستراتيجية أهمية أن تقوم كل جهة معنية بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية، بتضمين خططها الاستراتيجية المشاريع، ومسؤولية تنفيذها، وإدارة المخاطر، ورصد الكلف المالية، وتقدير الموازنات المالية. واكتفت آلية المتابعة والتقييم بأن تقوم كل جهة معنية بقياس مؤشرات الأداء كما هي محددة في الاستراتيجية وفق الآلية المعتمدة في وزارة الشباب والمتابعة والتقييم. كما تتولى كل جهة مسؤولة إعداد التقارير الدورية وتقديمها إلى وزارة الشباب، والتي تقوم بدورها بتجميع التقارير من الجهات المنفذة وإعداد تقرير شامل للإنجاز ورفعها لرئاسة الوزراء للاطلاع عليه والتوجيه.

ملاحظات لتطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025)

• لم تقدم الاستراتيجية الوطنية للشباب إطاراً تحليلياً وطنياً لمجمل القضايا والتحديات والفرص التي تواجه قطاع الشباب أو ملخصاً تنفيذياً، وغلب على تدخلات الاستراتيجية الأنشطة ذات الطابع التوعوي والتدريبي، فقد حددت الاستراتيجية أكثر من 7 آلاف نشاط بين ورشة عمل وزيارة وبرنامج توعوي، مما جعلها أقرب إلى خطة وطنية للتدريب. كما أدت إلى طرح أسئلة حول فاعلية الأهداف الاستراتيجية وكفاءتها والأهداف المذكورة.

ولم تقدم الاستراتيجية كيفية الاستفادة من هذه الخطة الوطنية للتدريب وتوظيفها وإدارتها معرفياً عبر جمع الحقائق والقياسات والإحصاءات، وتنظيم المعلومات حول واقع العمل الشبابي، وتسهيل أشكال نقل المعرفة وتنويعها وإغنائها بين المهتمين والشركاء، وتعزيز الفهم المعرفي التطبيقي والتجريبي للعمل الشبابي.

• لم يتم تحليل الاستراتيجية الوطنية للشباب بشكل يستجيب للنوع الاجتماعي وللتباين بين قضايا الشباب والشابات أو يراعي مؤشراتهما؛ فعلى سبيل المثال، أشار برنامج التقييم الدولي إلى تدني نتائج الطلبة الذكور مقارنة بنتائج الإناث¹⁰، مما قد ينتج عنه آثار سلبية تؤثر على فرص إنهاء الطلبة الذكور تحصيلهم الأكاديمي. ورغم تأكيد الاستراتيجية على التوجهات لخفض نسبة الزواج المبكر، إلا أنه لم يتم تناول جانب الصحة النفسية للفئات المعرضة للزواج المبكر والضعوفات التي يمكن أن تتحملها وانعكاسها على صحتهم النفسية أو نوعية الخدمات التي يمكن أن تتاح لمن تزوجن مبكراً.

في المقابل، اكتفت الاستراتيجية بمؤشرات كمية لتخفيض نسبة الزواج المبكر ودون توجيه أي مؤشرات لبرامج تستهدف الشابات المطلقات؛ إذ بلغ عدد حالات الطلاق لفئة الشباب (15-29 سنة) 13.083 حالة من أصل 20.279 حالة في عام 2018¹¹. كما لم تطرح الاستراتيجية تدخلات أو مؤشرات لطبيعة القيود الثقافية التي تجعل من التوعية للفئات العمرية دون 18 سنة تحدياً في طرح قضايا الصحة الإنجابية ومناقشتها. وتشكل النظرة النمطية لخدمات المرأة والصحة الإنجابية والجنسية من قبل الشباب موضوعاً حيوياً، من المهم تناوله في إطار هذا الموضوع. فقد أشارت دراسة عام 2010 إلى أن الشباب لا يرون أي صلة لهم بمراكز صحة الأم والطفل (حالياً مراكز

10 PISA, 2015. PISA results in focus, OECD Publishing, Paris.

11 دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني، 2018.

صحة المرأة)؛ فالنساء فقط هن اللواتي يحتجن زيارتها من وجهة نظرهم¹²، وهذا يمثل مؤشراً مهماً حول مفهوم دورة الحياة ودور الرجل في الحياة الإنجابية والجنسية. من ناحية أخرى، فإن التأمين الصحي للشباب الذكور ممن تجاوزوا 18 سنة يتطلب تناوله كأولوية، فالشباب الذي تجاوز 18 سنة يفقد التأمين الصحي العائلي ما لم يثبت أنه طالب (ولغاية 25 سنة)، أو في حال حصل على وظيفة، ولا تتوفر له بدائل للتأمين الصحي.

• كما يظهر غياب لأي أطر أو هيكلية واضحة لدور الشباب في المساءلة حول تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق الأهداف.

• تطرقت الاستراتيجية في عدد من المحاور إلى التكنولوجيا ومهن المستقبل (مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، ومهارات التسويق الإلكتروني)، إلا أن هذا التطرق لم يكن تكاملياً، مترابطاً، يساعد على فهم هذه المهن وطبيعتها وكيفية توظيفها، ودور وزارة الشباب والجهات الأخرى في تأسيس بيئة داعمة وريادية تيسر للشباب المهتمين دخول سوق العمل، بتمكينهم من مهارات العمل وإنتاج منتجات. فقد اكتفت الاستراتيجية بالتدخلات التوعوية حول وجود هذه التخصصات أو بإقامة ورش عمل.

كما أن التكنولوجيا ومهن المستقبل لم يتم ربطها بشكل واضح بمحور الشباب والريادة والتمكين الاقتصادي، على أنها أهم الأدوات والمهارات التي يصبح بإمكان الشباب في حال تمكّنهم منها توظيف أنفسهم ذاتياً أو العمل بشكل حر من خلالها أو حتى خلق فرص عمل لأقرانهم. إن التكنولوجيا ومهن المستقبل والريادة والتمكين الاقتصادي محاور مترابطة ومتداخلة وتحتاج إلى منظور متكامل وبنائي بما يتطلبه ذلك من مراجعة القوانين والأنظمة التي تشكل تحدياً ومعيقاً لنجاح الشباب الأردني في هذا المجال.

• حظي الشباب على مقاعد الدراسة والخريجون بالحصة الكبرى من التوجهات الاستراتيجية، إلا أن الاستراتيجية لم تُشر إلى مؤشرات لفئات محددة أو تراعيها، مثل الشباب الأردني المغترب وكيفية توظيف إمكاناتهم وطاقاتهم، والشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة، وطلبة مدارس القطاع الخاص والذين يمثلون حوالي 26% من المجموع الكلي للطلبة في المدارس، إذ يبلغ عدد الطلبة في مدارس القطاع الخاص 534,809 من أصل 2,051,841 طالباً بحسب مصادر وزارة التربية والتعليم

12 Iman Khalaf et al, Youth-friendly reproductive health services in Jordan from the perspective of the youth: a descriptive qualitative study, 2010

2018/2017¹³. كما لم تُشر الاستراتيجية إلى فئة حيوية من الشباب خارج دائرة التعليم والعمل أو التدريب (NEET: Not in Employment, Education and Training) تبلغ نسبتهم 28%¹⁴ وهم بحاجة إلى توجهات مختلفة ونوعية وآليات وصول. وأظهرت دراسة لمنظمة العمل الدولية عام 2015، أن متوسط مدة البحث عن عمل لعينة الدراسة من الشباب، بلغ سنة أو أكثر¹⁵. كما لم تُشر الاستراتيجية إلى الفئات المعرضة للخطر أو الانتحار ربطاً بأهمية الصحة النفسية لليافعين والشباب، إذ إن نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و27 سنة، كانت تشكل أعلى نسبة من بين الأشخاص الذين أقدموا على الانتحار في الأردن¹⁶.

- لم تعكس الاستراتيجية محاور واضحة لتناول الإعلام كمجال محوري في تعزيز ثقافة إيجابية نحو الشباب والتعامل مع القضايا الشبابية بشكل ينقلها نقلة شمولية دون التركيز على المشاكل فقط. كذلك غاب عن الاستراتيجية موضوع حرية التعبير عن الرأي والمشاركة السياسية.
- لم تُشر الاستراتيجية إلى أزمة التنقل والمواصلات العامة رغم أهمية الدور الذي تلعبه المواصلات في تجاوز عوائق الزمان والمكان وتنمية الشباب، وفي كونها وسيلة لتحقيق الأهداف والوصول إلى الفرص المتكافئة للشباب في التطوع وفي المشاركة بسوق العمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية واللامركزية. ولم تقترح الاستراتيجية حلولاً في هذا المضمار.

13 وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي 2018/2017.

14 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مراجعة سياسات رفاه الشباب في الأردن، 2018.

15 Barcucci, V. & Mryyan, N. Labor market transitions of young women and men in Jordan (1st ed.). Genève: International Labor Organization, 2014.

16 د. عبد القادر المجالي ود. عنان محمد الضمور، ظاهرة الانتحار في الأردن: دراسة سوسيوولوجية (مجلة الدراسات الأمنية)، 2012.

الخلاصة والتوصيات

يمتلك الأردن تجربة طويلة في إدراك دور الشباب والالتفات إليهم كمرحلة عمرية، فتمّ بناء بنية تحتية متنوعة وممتدة، وقد منح قانون الشباب -تاريخياً- حرية في الحركة، وتشكيل التحالفات والشراكات، واللامركزية، والوصول إلى الشباب في مناطقهم. فوزارة الشباب وحدها -بوصفها شريكاً أساسياً وموجّهاً لقطاع الشباب- تتمتع بمساحات عمل وامكانات تشمل أكثر من 600 منشأة ومؤسسة تتوزع في جميع أنحاء الأردن شاملة المدن الشبابية ومراكز الشباب وبيوت الشباب والمعسكرات والأندية، إلا أنّ تعقيد مدخلات ومخرجات التحديات (المؤسسية، والتشريعية، والتنفيذية، والمعرفية، والتمويلية، والثقافية) التي تواجه قطاع الشباب في الأردن، يتطلب إعادة توضيح وتعريف للمقصود بـ«القطاع الشبابي» وشكل علاقته بالقطاعات الأخرى (الحكومي، والخاص، والقطاع الثالث)، وكيفية مساهمته في تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للشباب والمجتمع، والكيفية التي يتجاوز بها -قطاعاً وخدمات- «الروتين» والبطء في الأداء الحكومي، ودراسة معنى ذلك وأثره على الاستقرار السياسي والأمني، وماهية الدور الواقعي والمأمول من القطاع الشبابي في دفع عملية التنمية المستدامة في الأردن.

وتؤكد هذه المراجعة على مجمل التوصيات والحلول المقترحة المتعلقة بقطاع الشباب والتي تضمّنها تقرير حالة البلاد لعام 2018، وتقتصر بالإضافة إليها التوصيات التالية:

- تأسيس إدارة المعرفة لقطاع الشباب على المستوى الوطني، عبر جمع الإنتاج المعرفي والبرامجي والمؤسسي وتحليله، وإصدار الحقائق والقياسات والإحصاءات، وتنظيم المعلومات حول واقع العمل الشبابي، وتسهيل أشكال نقل المعرفة وتنويعها وإغنائها بين المهتمين والشركاء، وتعزيز الفهم المعرفي التطبيقي والتجريبي للعمل الشبابي.
- تطوير نظام مؤشرات وطني في تنمية الشباب على غرار النماذج العالمية، يشمل جميع القطاعات المعنية.
- تطوير دوريّ لدراسات المعارف والاتجاهات والممارسات (Knowledge, Attitudes and Practices / KAP) لمرحلة الشباب.
- تفعيل (Global School-based Student Health Survey) والذي يوفر مؤشرات مهمة حول مرحلة المراهقة وقضاياها ومواضيع الصحة النفسية لطلبة المدارس.
- دراسة «مكانة الشباب في القوانين والتشريعات والأنظمة»، وتحديد القضايا والتحديات والمعوقات القانونية التي تؤثر على الشباب وسلوكهم الاجتماعي والاقتصادي، لبلورة بيئة تشريعية متكاملة لجيل جديد من الشباب، وإعطائهم

- مساحة للتعبير عن الرأي والتأكيد على انخراطهم في الحياة السياسية الفاعلة في مجتمعاتهم.
- تفعيل توصية إنشاء مجلس وطني لتنسيق العمل التطوعي كما ورد في «رؤية الأردن 2025».
- وضع استراتيجية وطنية للتطوع الشبابي مع بناء نظام وطني لتوجيه العمل التطوعي وتحويله إلى قيمة اقتصادية-اجتماعية، في جميع المستويات المحلية والوطنية.
- حصر الأصول والمرافق والخدمات والبرامج الاجتماعية والثقافية والفنية على مستوى كل محافظة، للوقوف على نقاط قوتها وضعفها وإمكانياتها وسبل تطويرها، بحيث يمكن أن تشكل هذه الدراسة قاعدة بيانات ومعلومات حيوية مجتمعية، والنظر إلى المشاكل الاجتماعية-الاقتصادية بوصفها فرص عمل وأفكاراً لإطلاق منظومة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للشباب وأفكار ومشاريع صغيرة ومتوسطة يطورها الشباب لجيلهم.
- وضع استراتيجية استثمارية لتشجيع الاستثمار في البنية التحتية والبرامج لوزارة الشباب، تعطي الأفضلية للأفكار التي تُعنى بتأسيس خدمات اجتماعية واقتصادية وثقافية وفنية من الشباب وللشباب.
- تطوير مواصفات قياسية بطبيعة «الخدمات الاجتماعية والاقتصادية» الموجهة إلى الشباب.
- إنشاء شبكة الخدمات الاجتماعية والبرامج الشبابية، وتوفير منح إدارية للمنظمات والمؤسسات والمساحات الشبابية.
- تشجيع الديوانيات العائلية والجمعيات التعاونية والمدارس على إنشاء مساحات شبابية ومراكز شباب وشابات، تُعنى بتوفير الدعم لأفرادها وأعضائها الشباب من موظفين وأبناء وطلبة لإقامة الفعاليات والمساهمة بتنمية المجتمعات المحلية.
- تفعيل دور الشباب والأهالي ومكونات المجتمع المحلي في توجيه عمل المراكز الشبابية وإدارتها، وتكريمهم والتنويه بدورهم على مستوى المحافظات وربطه بتقييم المراكز الشبابية.
- تطوير تعليمات مفصلة حول المبادرات الشبابية مع ربط واضح مع الأولويات الوطنية، بحيث تشمل هذه التعليمات تعريفاً بالمبادرات وإجراءات الحصول على الدعم بأشكاله المختلفة (الضني، والمالي، والإعلامي)، وأولويات المبادرات، وتحديد الفئات

الشبابية، مع التركيز على المبادرات الشبابية-المجتمعية المعنية بإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية-الاجتماعية المزمنة التي يعاني منها الأردن (الماء، والغذاء، والطاقة) بشكل يتقاطع مع البرامج التنفيذية الحكومية في المحافظات.

- إطلاق جوائز العمل والإبداع الشبابي على مستوى المحافظات والمديريات الشبابية، مثل إطلاق جائزة أفضل تصميم لمركز شبابي بين طلبة الجامعات في المحافظات، وخاصة طلبة هندسة العمارة، وبدعم من القطاع الخاص والكليات الجامعية ذات العلاقة.
- التأسيس الأكاديمي للعمل الشبابي الاحترافي في الأردن.
- استحداث مهن في قطاع الشباب، مثل مهنة «العامل مع الشباب»، وذلك بالاستفادة من التجارب العالمية في هذا المضمار.

المراجع

- دائرة الإحصاءات العامة، الإحصاءات السكانية: [http://dosweb.dos.gov.jo/](http://dosweb.dos.gov.jo/ar/2-ar/population/population)، 2018.
- دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام، 2018.
- دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني، 2018.
- قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014.
- المجلس الأعلى للشباب، الكتاب السنوي (2015).
- المجلس الأعلى للسكان، الفرصة السكانية في الأردن-وثيقة سياسات، 2017.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مراجعة سياسات رفاه الشباب في الأردن، 2018.
- د.عبدالقادر المجالي ود.عنان محمد الضمور، ظاهرة الانتحار في الأردن: دراسة سوسيولوجية (مجلة الدراسات الأمنية)، 2012.
- وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي 2017/2018.
- الأدوار والمهام - موقع وزارة الشباب <http://www.moy.gov.jo>
- الهيئة المستقلة للانتخابات <https://iec.jo/ar>

الاستراتيجيات

- الخطة الاستراتيجية لوزارة الشباب (2016-2019).
- «رؤية الأردن 2025».
- الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025).

المراجع باللغة الإنجليزية

- Barcucci, V. & Mryyan, N. Labor market transitions of young women (1st ed.). Genève: International Labor Organization) and men in Jordan .2014
- .PISA results in focus, OECD Publishing. Paris .2015 ,PISA
- Iman Khalaf et al, Youth-friendly reproductive health services in Jordan from the perspective of the youth: a descriptive qualitative study 2010 ,study
- United Nations Development Programme (Mahmoud Nabulsi), .2016 ,Assessing Youth Centers

